دور بنك المغرب ومهامه

عرض خاص بالأساتذة

آخر تحديث: 2018

الفهرس

ما المقصود بالبنك المركزي؟

دور بنك المغرب و هيئات اتخاد القرار

التواريخ الرئيسية لنشأة بنك المغرب

المهام الرئيسية لبنك المغرب

الإطار القانوني والتنظيمي

تطوير البحث

الجزء

1

ما المقصود بالبنك المركزي؟

1- ما المقصود بالبنك المركزي؟

يقصد بالبنك المركزي لبلد ما (أو لعدة بلدان) المؤسسة المكلفة من طرف الدولة (أو مجموعة من الدول داخل منطقة نقدية معينة) بتحديد السياسة النقدية وتتبع تنفيذها. وتضطلع هذه المؤسسة بالمهام التالية، سواء كليا أو جزئيا:

- إصدار العملة الائتمانية وتحديد أسعار الفائدة؛
- الإشراف على سير الأسواق المالية؛
- مراقبة أنظمة ووسائل الأداء.

ويُعد تحديد السياسة النقدية وتنفيذها أيضا من بين المهام المسندة لأغلب البنوك المركزية بموجب قوانينها الأساسية.

بنك المغرب هو البنك المركزي للمغرب. وهو شخص معنوي عمومي يتمتع بالاستقلالية المالية، أحدث بموجب الظهير رقم 1-59-233 الصادر في 23 ذي الحجة 1378 الموافق لتاريخ 30 يونيو 1959.

الجزء

2

بنك المغرب :

التنظيم وأجهزة اتخاذ القرار

2- بنك المغرب : التنظيم وأجهزة اتخاذ القرار

من أجل الاضطلاع بمهامه الرئيسية، يعتمد البنك على وحداته المركزية 19 المهيكلة على النحو التالي:

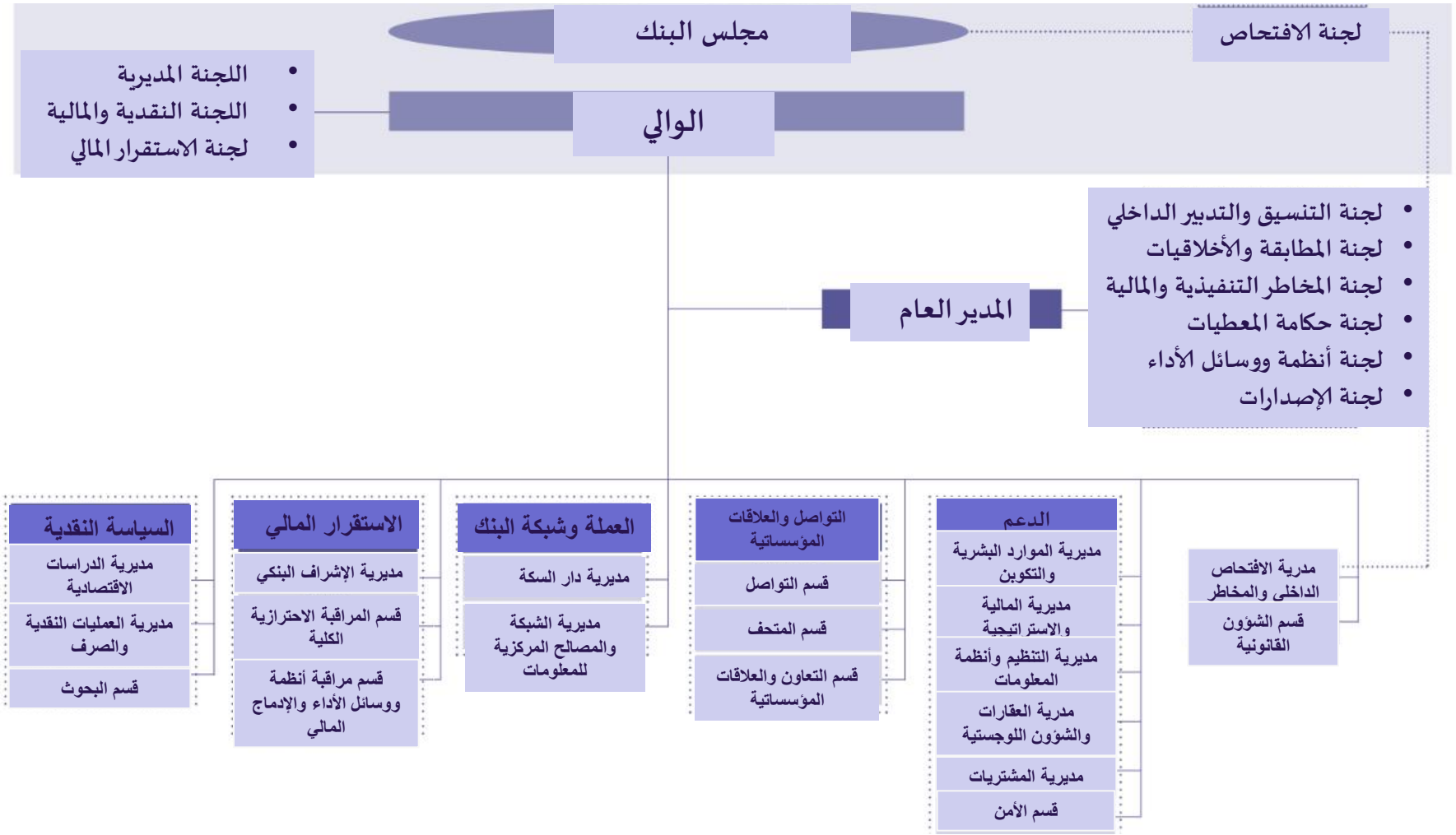

2- بنك المغرب : التنظيم وأجهزة اتخاذ القرار (تتمة 1)

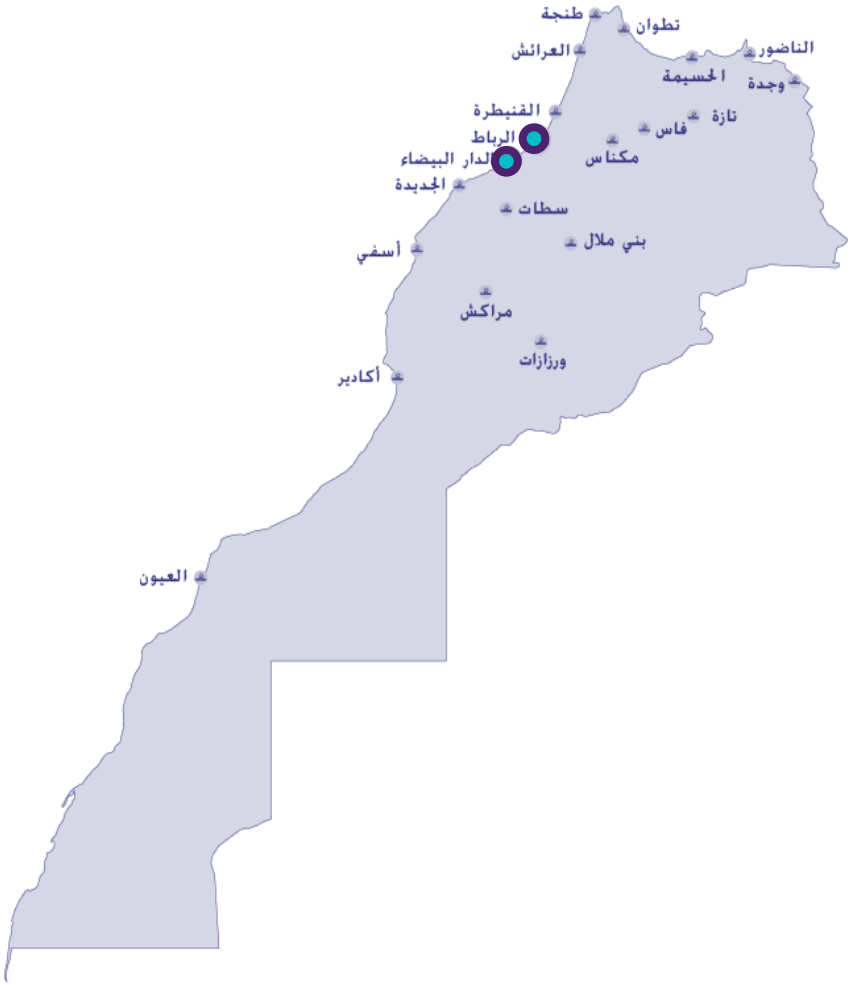

يتوفر بنك المغرب على **شبكة مكونة من فرعين بالرباط والدار البيضاء و18 وكالة تمثله عبر التراب الوطني. ويعتبر الدور الذي تلعبه هذه الوكالات أساسيا للاضطلاع بمختلف المهام المنوطة بالمؤسسة.** فهي تمثل البنك على صعيد كافة التراب الوطني وتربط بشكل دائم بين مختلف الوحدات الاقتصادية. كما تقوم بموافاة المديريات المركزية بالمعلومات المتعلقة بالظرفية الاقتصادية والقطاعية، وتتولى في الوقت ذاته توصيل المعلومة ذات الطابع الماكرو اقتصادي أو الماكرو مالي إلى الفاعلين الاقتصاديين. وبشكل تداول المعلومات وتبادلها محور ما يسمى «التواجد الميداني».

2- بنك المغرب : التنظيم وأجهزة اتخاذ القرار (تتمة 2)

يعتمد **إطار حكامة** بنك المغرب على:

-الهيئات الإدارية والتنظيمية المكونة من المجلس والولي وعدة لجان، بما في ذلك لجنة الإدارة.

-الهيئات الإشرافية المكونة من المفوض الحكومي ومراقب الحسابات والمجلس الاعلى للحسابات.

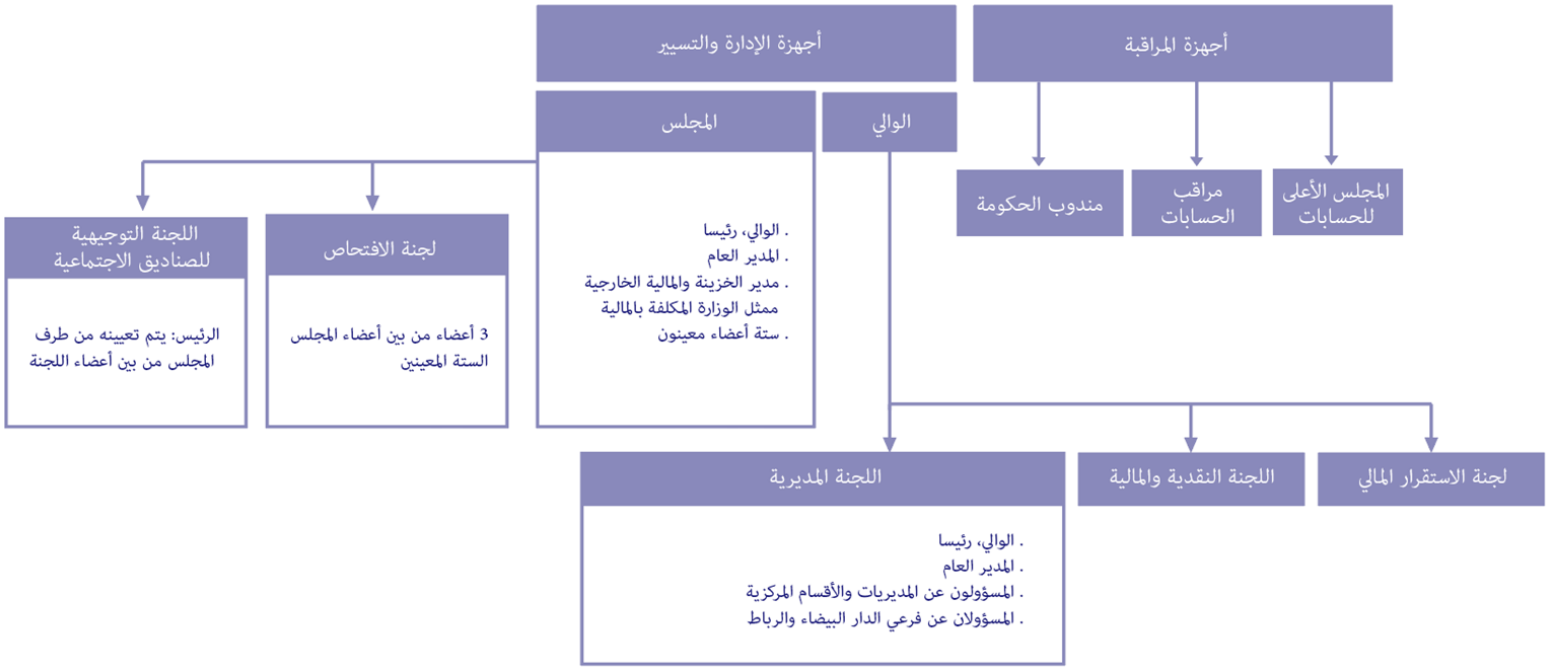

الجزء

3

التواريخ الرئيسية في نشأة بنك المغرب

3- التواريخ الرئيسية في نشأة بنك المغرب

1906	اعتماد قانون بنكي جديد ينص على وضع إطار قانوني موحد بالنسبة لكافة مؤسسات الائتمان. أصبح الدرهم قابلا للتحويل بالنسبة للعمليات العادية.
1911	إسناد مهمة سك القطع النقدية الفضية من فئة «الحسني» وإصدار أولى الأوراق البنكية للبنك المخزني المغربي.
1956	وضع أسس نظام بنكي وطني.
1959	اعتماد الدرهم كوحدة نقدية جديدة في أكتوبر. إحداث بنك المغرب، مؤسسة الإصدار الوطنية، بموجب الظهير رقم 1-59-233 بتاريخ 30 يونيو 1959، ليعوض البنك المخزني المغربي الذي تم إلغاؤه تماما.
1987	في مارس 1987، اعتمد البنك تسمية «بنك المغرب» في جميع اللغات. في نفس التاريخ، تم تدشين دار السكة، الوحدة الصناعية المكلفة بصناعة الأوراق البنكية وسك القطع النقدية.

3- التواريخ الرئيسية في نشأة بنك المغرب (تتمة 1)

1993	إنشاء «البنك المخزني المغربي» بموجب اتفاقية الجزيرة الخضراء الموقعة سنة 1906 من طرف ممثلي اثنتي عشر بلدا أوروبيا، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب.
2002	تدشين متحف بنك المغرب من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس.
2006	صدور القانون البنكي رقم 03-34 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-05-178 المؤرخ في 15 محرم 1427 (14 فبراير 2006) والذي ينص بالخصوص على تقوية دور بنك المغرب واستقلاليته في مجال الإشراف على النظام البنكي وتعزيز حماية زبناء مؤسسات الائتمان.
2008	حصول بنك المغرب على شهادة تدبير الجودة ISO9001/2000 بالنسبة لجميع أنشطته. دخول النظام الأساسي لموظفي بنك المغرب حيز التنفيذ مع ما يتضمنه من مبادئ جديدة لتدبير الموارد البشرية.
2009	الاحتفال بالذكرى الخمسين لإحداث بنك المغرب.

3- التواريخ الرئيسية في نشأة بنك المغرب (تتمة 2)

2011	تجديد شهادة ISO 9001/2008 بالنسبة لكافة أنشطة البنك.
2012	الاحتفاء بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس دار السكة.
2013	تجديد الشهادة الثلاثية ISO 9001/2008. الحصول على الشهادة الثلاثية بالنسبة لدار السكة. إصدار سلسلة جديدة من الأوراق البنكية.
2014	إصدار القانون البنكي الجديد.

لقد رافق التطور الذي شهده القانون الأساسي لبنك المغرب طيلة هذه السنوات إنجاز عمل هام يهدف لملاءمة الترسانة القانونية والمؤسساتية والتنظيمية التي تطبق على القطاع البنكي وملاءمته مع أفضل المعايير في هذا المجال.

الجزء

4

المهام الرئيسية لبنك المغرب

4- المهام الرئيسية لبنك المغرب

إصدار العملة الائتمانية

السياسة النقدية

تدبير احتياطيات الصرف

الاستقرار المالي

الإشراف البنكي

مراقبة أنظمة ووسائل الأداء

1-4 إصدار العملة الائتمانية

يمارس بنك المغرب **امتياز إصدار العملة الائتمانية**.

تتكون العملة الائتمانية من القطع النقدية والأوراق البنكية. وقد اشتُق المرادف اللاتيني لكلمة "العملة الائتمانية" من "*fiducia*" التي تعني الثقة. أي أن مصداقية العملة مضمونة من طرف الدولة أو البنك المركزي.

دار السكة هي مديرية تابعة لبنك المغرب، تتولى مهمة إصدار العملة الائتمانية وتصنيع الأوراق والقطع النقدية والوثائق المؤمنة.

وقد تم تدشينها يوم 5 مارس 1987 من طرف المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني في موقع قريب من غابة المعمورة يمتد على 20 هكتار ويتوفر على أقصى درجات الأمان .

سنة 1997، تم تجديد كافة طابعات النقود في دار السكة وشراء طابعات حديثة. وبعد مرور أربع سنوات، قامت دار السكة بشراء سلسلة لتصنيع جوازات السفر.

1-4 إصدار العملة الائتمانية (تتمة 1)

عودة إلى التاريخ...

المقايضة: تحدث المقايضة حين يرغب طرفان يتواجدان في نفس المكان ونفس الوقت الحصول على السلعة التي يتوفر عليها الآخر.

شيئا فشيئا، تم اعتماد وحدات للتبادل في مختلف المجتمعات: المحارات، القطع الفنية الصغيرة، المعادن، سبائك معدنية، سلع للاستخدام اليومي (الملح)

في الصين، تم استعمال محارات Kauris ابتداء من سنة 1100 قبل الميلاد إلى غاية سنة 1578ميلادية، وامتد استعمالها إلى حدود القرن الخامس الميلادي في الهند، ثم في المحيط الهندي كاملا.

وفي القرن السادس قبل الميلاد، ظهرت أولى القطع النقدية التي تم سكها داخل ورشة وتحمل توقيع مالكها.

وفي مصر وبلاد الرافدين، كانت النقود الكتابية تستعمل قبل النقود الائتمانية بمدة طويلة.

1-4 إصدار العملة الائتمانية (تتمة 2)

... من النقود إلى النقود المعدنية

يعود اختراع أولى القطع النقدية المصنوعة من معدن ثمين في الغرب على يد اليونانيين في ليديا (قرب بحر إيجة) حوالي سنة 650 قبل الميلاد.

وقد تم سك هذه القطع من الإلكتروم، وهو مزيج طبيعي من الذهب والفضة .

وفي القرن السادس قبل الميلاد، اعتمد الملك كريسوس على التقدم المحرز في مجال التعدين وأنشأ نظام المعدنية الثنائية.

تنطوي القطع النقدية على ثلاث سلبيات:

-يصعب حملها، نظرا لثقل وزنها
-يصعب تفادي الأطماع التي تثيرها
-تواجه معيقات مادية في إنتاجها.

أصبحت الورقة النقدية بديلا عمليا عن النقود المعدنية، وإن كانت بديلا مؤقتا وقابلا للاسترداد.

1-4 إصدار العملة الائتمانية (تتمة 3)

الأوراق البنكية المغربية -سلسلة 2012

البحر

الصحراء

البادية

المدينة

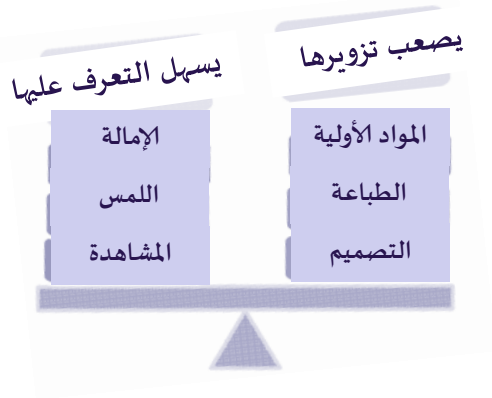

2-4 السياسة النقدية

يتولى بنك المغرب مهام إعداد وتنفيذ وتقييم السياسة النقدية.

ويقصد بالسياسة النقدية كافة الوسائل المستعملة والإجراءات المتخذة من طرف سلطة نقدية ما على مستوى الأدوات (سعر الفائدة الرئيسي، نسبة الاحتياطي الإلزامي، التدخلات في السوق النقدية...) التي في حوزتها والتي تستعملها لبلوغ بعض الأهداف الاقتصادية (استقرار الأسعار، النمو الاقتصادي، الشغل الكامل...) من خلال تنظيم سعر العملة.

عندما ينخفض سعر الفائدة الرئيسي، تقوم الأبناك بتخفيض أسعار الفائدة التي تطبقها على زبنائها، مما يشجع على منح قروض الاستهلاك والاستثمار على حد سواء. يؤدي هذا الوضع إلى تنامي الاستهلاك مما يولد ارتفاع الأسعار ، وبالتالي تزايد نسبة التضخم.

في المقابل، عندما يرتفع سعر الفائدة الرئيسي، يتوجب على الأبناك أن تعكس هذا الارتفاع في نسب الفائدة. مما يؤدي إلى تراجع طلب المستهلكين والمستثمرين على القروض، وبالتالي تدنى الاستهلاك والإنتاج. صحيح أن هذا الوضع يحد من ارتفاع الأسعار وتزايد التضخم، إلا أنه يعيق النمو الاقتصادي.

لذلك، يتوجب على بنك المغرب أن يعمل على تغيير سعر الفائدة الرئيسي تبعا للسياق الاقتصادي من أجل تعزيز النمو والتحكم في تغير نسبة التضخم.

2-4 السياسة النقدية (تتمة 1)

تبتدئ **عملية إعداد قرارات السياسة النقدية** بدراسة التطورات الأخيرة للمؤشرات الاقتصادية والنقدية والمالية. وتمكن هذه الإجراءات من تسليط الضوء على أبرز الأحداث التي ميزت الوضعية الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي منذ آخر اجتماع لمجلس البنك. واستنادا على نتائج هذه الدراسات، يتم وضع الفرضيات اللازمة لتوقع أبرز المجمعات الاقتصادية الكلية، خاصة التضخم والنمو.

وتقوم مصالح البنك بتنفيذ قرارات وتوجهات مجلس البنك، طبقا للإطار التشغيلي لتنفيذ السياسة النقدية.

2-4 السياسة النقدية (تتمة 2)

إعداد السياسة النقدية واتخاذ القرار بشأنها وتطبيقها

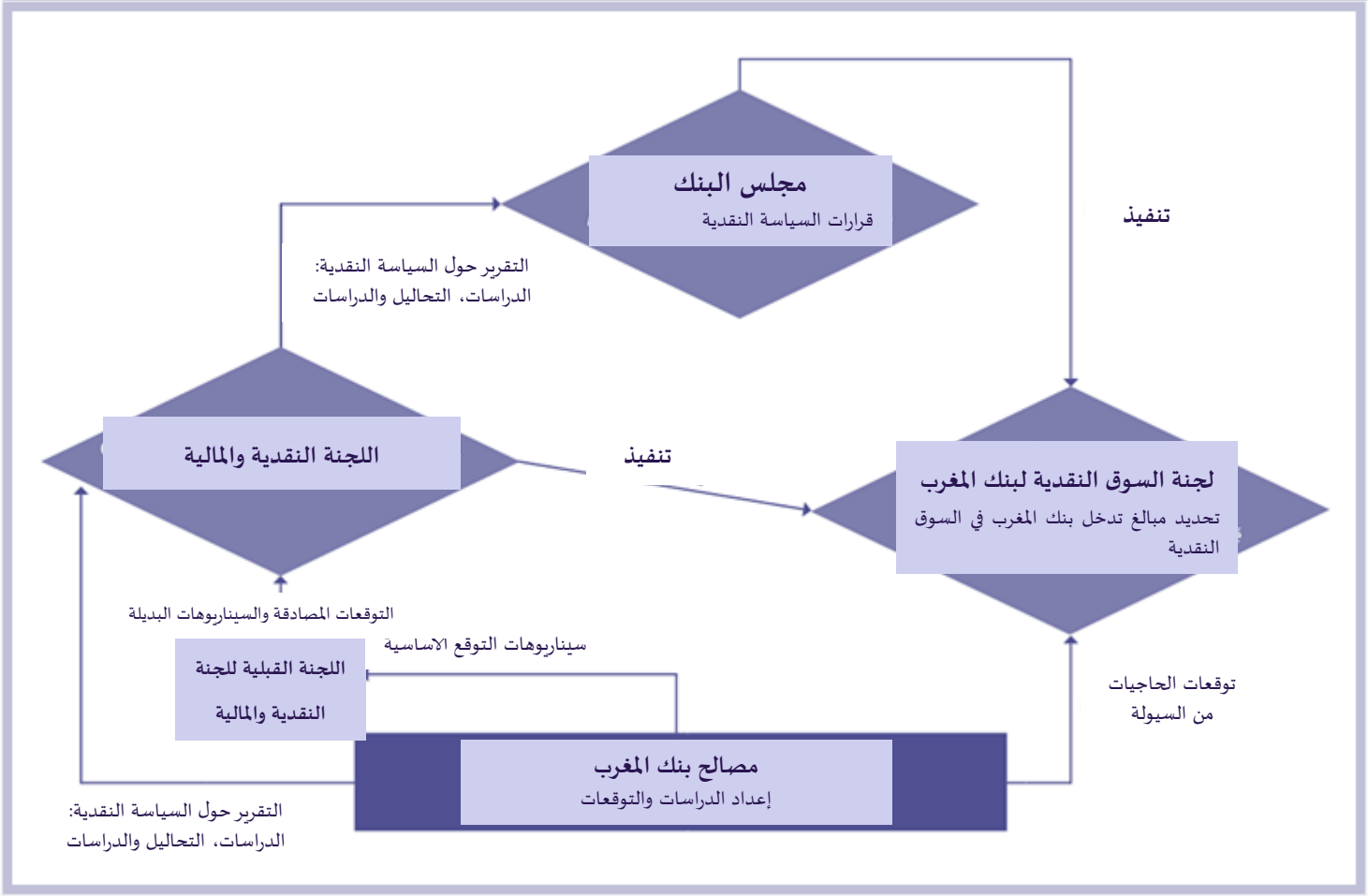

3-4 الإشراف البنكي

طبقا للمادة 53 من القانون البنكي، يتولى بنك المغرب مهمة مراقبة مدى تقيد مؤسسات الائتمان بمقتضيات القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه.

يستدعي الدور الاستراتيجي الذي يلعبه القطاع البنكي، إلى جانب خاصيات المخاطر المرتبطة بالنشاط البنكي، إشرافا عن قرب و اهتماما خاصا جدا.

المنظومة القانونية والتنظيمية التي أرساها بنك المغرب

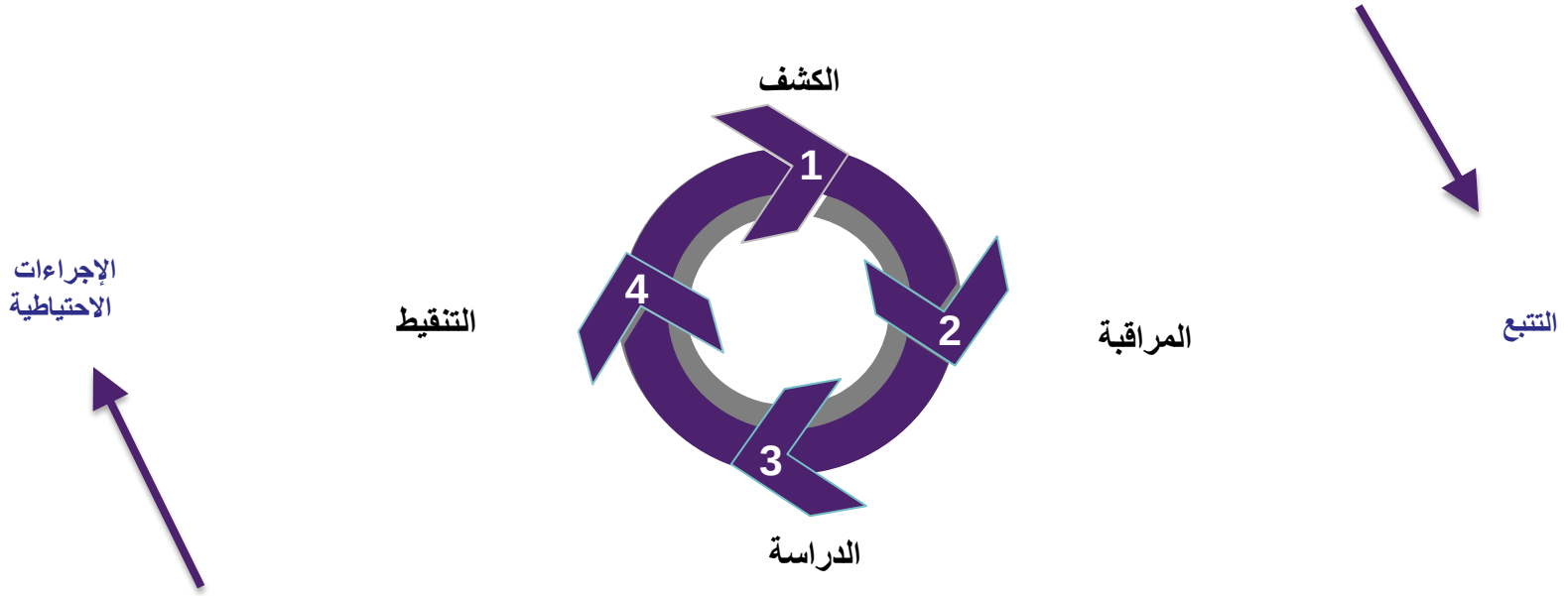

3-4 الإشراف البنكي (تتمة 1)

تعود مهمة المراقبة إلى هيئات الإشراف البنكي ,

ويتم تدخل هيئات الإشراف :

- **إما عن بعد، على اساس البيانات المالية والوثائق،**
- **أو في عين المكان.**

ويعتر هذين النوعين متكاملين.

وقد يؤدي عدم احترام مؤسسات الائتمان للمقتضيات التنظيمية إلى فرض عقوبات عليها.

كما سيتم تعزيز هذه المنظومة عن طريق تطبيق تعديل القانون البنكي، الذي صادق عليه مجلس الحكومة في يناير 2014.

وتستند المنظومة القانونية والتنظيمية التي أرساها بنك المغرب إلى المعايير الدولية، خاصة منها معايير لجنة بازل.

4-4 تدبير احتياطيات الصرف

يحتفظ بنك المغرب باحتياطيات الصرف (أي الاحتياطيات بالعملات الأجنبية) ويقوم بتدبيرها.

الدرهم المغربي هو عملة بلادنا.

يتولى بنك المغرب تحديد سعر صرف الدرهم مقابل العملات الأجنبية.

يقصد **بسعر صرف** عملة أجنبية ما سعر هذه العملة مقارنة بعملات أخرى.

يحتل سعر الصرف مكانة هامة في اقتصاد البلاد، خاصة في ما يتعلق بالتجارة الخارجية.

4-4 تدبير احتياطيات الصرف (تتمة 1)

إصلاح نظام الصرف

اعتمد المغرب، منذ السبعينات، نظام صرف ثابت يقوم على تحديد قيمة العملة الوطنية بناء على تطور سلة من العملات الأجنبية تعكس بنية المبادلات الوطنية مع الخارج، إذ يحدد بنك المغرب سعر صرف العملة الوطنية (سعر الصرف المحوري) مقابل هذه العملات.

منذ 15 يناير 2018. تم توسيع نطاق تقلب الدرهم من 0,3+/-% إلى 2,5+/-%. و ذلك بالنسبة الى سعر الصرف المحوري المحدد من طرف بنك المغرب مع الاحتفاظ بسلة العملات المكونة من اليورو والدولار الأمريكي بنسب 60 و40 في المائة على التوالي.

5-4-مراقبة أنظمة ووسائل الأداء

يسهر بنك المغرب على **حسن سير وسلامة أنظمة ووسائل الأداء**.

وسائل الأداء هي أدوات تمكن كل فرد من استعمال النقود التي يمتلكها سواء في حساب بنكي (باستعمال الشيك وبطائق الأداء الإلكترونية) أو نقدا من أجل تسديد مصاريفه.

يعتبر ضمان سلامة وسائل الأداء عنصرا أساسيا للحفاظ على ثقة المستعملين والإبقاء على متانة النظام المالي.

5-4 مراقبة أنظمة ووسائل الأداء (تتمة 1)

يقصد بوسائل الأداء مختلف الدعائم والأدوات التي تمكن من تحويل الأموال بين الوحدات الاقتصادية وضمان تداول النقود بشكل مؤمن. أما بالنسبة لباقي الفاعلين، فإن لبنك المغرب دور رئيسي، إذ يسهر على حسن سير وسلامة هذه الأنظمة.

5-4 مراقبة أنظمة ووسائل الأداء (تتمة 2)

فيما يلي أنظمة الأداء والمقاصة المعتمدة على صعيد التراب المغربي:

- **النظام المغربي للأداءات الإجمالية**، الخاص بالمبالغ الكبرى التي يتولى بنك المغرب تسييرها
- **نظام أداء وتسليم السندات (ماروكلير)**، الخاص بأداء وتسليم السندات
- **النظام المغربي للمقاصة الآلية في ما بين البنوك**، الخاص بالأداء بالتقسيط وتبادل وسائل الأداء الكتابية باستثناء البطاقات
- **مركز النقديات**، الخاص بتبادل المعاملات عن طريق البطاقات البنكية
- **بورصة الدار البيضاء**، لمقاصة القيم المنقولة

ويتم أداء كافة حصيلات هاته الأنظمة بالعملة الائتمانية والودائع في الحسابات المفتوحة لدى البنك المركزي.

الجزء

5

الإطار القانوني والتنظيمي

5- الإطار القانوني والتنظيمي

ظهير رقم 1-59-233 بتاريخ 30 يونيو 1959 القاضي بإحداث بنك المغرب :على غرار جميع البنوك المركزية، أُسند لبنك المغرب أولا امتياز إصدار وترويج العملة الائتمانية.

المرسوم الملكي عدد 66-1067 الصادر بتاريخ 21 أبريل 1967 بمثابة قانون يتعلق بالمهنة البنكية والائتمان : مع دخول المرسوم الملكي عدد 66-1067 الصادر بتاريخ 21 أبريل 1967 بمثابة قانون يتعلق بالمهنة البنكية والائتمان حيز التنفيذ، تعززت فعالية دور البنك في مجال الإشراف ومراقبة القطاع البنكي. وبموجب هذا القانون، يتولى البنك إعداد ومسك سجل البنوك المرخص لها كما يقوم بمهمة المراقبة الميدانية وعلى الوثائق، تطبيقا للقانون التنظيمي المعمول به.

ظهير بمثابة قانون رقم 1-93-386 بتاريخ 6 أكتوبر 1993 بتغيير وتتميم الظهير رقم 1-59-233 بتاريخ 30 يونيو 1959 القاضي بإحداث بنك المغرب .لقد أفضى إصلاح سنة 1993 إلى إدخال العديد من التغييرات على الظهير القاضي بإحداث البنك، بهدف توضيح مهامه ومنحه اختصاصات جديدة.

القانون رقم 03-76 بمثابة النظام الأساسي لبنك المغرب الصادر بتنفيذه الظهير رقم 1-05-38 بتاريخ 23 نونبر 2005
إلى جانب المهام والوظائف الرئيسية التي يضطلع بها بنك المغرب بصفته بنكا مركزيا، أسند له الإصلاح المنجز سنة 2006 للبنك، ولأول مرة، ضمان استقرار الأسعار كمهمة أساسية.

القانون رقم 03-34 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير رقم 1-05-178 بتاريخ 14 فبراير 2006 : مكن هذا القانون من تعزيز استقلالية بنك المغرب والسلطات المخولة له في مجال المراقبة والإشراف على النظام البنكي.

القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير رقم 1-14-193 بتاريخ 24 دجنبر 2014: حدد القانون البنكي الإطار القانوني الذي ينظم أنشطة البنوك التشاركية، الخاضعة لمراقبة وإشراف بنك المغرب، مع مراعاة اختصاصات المجلس العلمي الأعلى في مجال مراقبة المطابقة.

الجزء

6

تطوير البحث

6- تطوير البحث

تؤدي البنوك المركزية مهامها في محيط متغير باستمرار (اقتصاديا وماليا وتنظيميا...). لذلك، فإنها تواجه رهانا كبيرا يتجلى في ضرورة تكيفها مع هذه التطورات.

لهذا، فقد التزم بنك المغرب بتوفير قاعدة علمية ومتجددة متينة لأداء مهامه الرئيسية، وكذا بتشجيع البحث .

في هذا السياق، يتولى بنك المغرب بالأساس مهام إنجاز الأبحاث وتطوير النماذج الاقتصادية الكلية للتوقع من أجل تحديد آليات الاقتصاد المغربي والعمل على إعداد توقعات خاصة بأبرز المجمعات الاقتصادية الكلية، على المدى القصير والبعيد.

للمزيد من المعلومات
الموقع التربوي لبنك المغرب على الإنترنت .
http://www.bkam.ma/pedagogique
موقع بنك المغرب على الإنترنت
http://www.bkam.ma